https://doi.org/10.26682/hjuod.2023.26.1.56
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 913-934، 2023

أثر الانفاق العسكري على الدين العام كمؤشرللاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 -2020)

انور اسماعيل سعيد البرواري و زكي متى عقراوى
قسم الاقتصاد، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 19 تشرين الثاني، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 12 آذار، 2023)

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة للبحث عن العلاقة التي تربط بين الانفاق العسكري وواحد من مؤشرات الاستدامة المالية في العراق وبذلك وضع نموذج قياسي لدراسة هذه العلاقة فضلاً عن اضافة متغيرات مستقلة اخرى لتكامل النموذج وفق النظرية الأقتصادية والدراسات السابقة في هذا المجال لذا اضيف الدخل القومي وايرادات النفط وبذلك اختبرت هذه الدراسة نموذج، مثل علاقة المتغيرات المستقلة المشار اليها (الانفاق العسكري، الدخل القومي، ايرادات النفط) بالمتغير المعتمد ممثلاً للاستدامة المالية الا وهو الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وقد اظهرت النتائج بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير دالة الاستدامة المالية في العراق من خلال مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات خلال المدة المختارة لأغراض هذه الدراسة من خلال استخدام منهجية (ARDL) وكانت العلاقات بين المتغيرات في النموذج لا يتطابق عدد منها مع منطوق النظرية الأقتصادية فيما تطابقت المتغيرات الأُخرى، فضلاً عن اجراء اختبار الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة وكذلك اجراء الاختبارات التشخيصية ممثلة باختبارات عدم ثبات التباين الذي اثبت معنوية تدل قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم واختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي واختبار التوزيع الطبيعي واختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج والتي اثبتت جميعاً معنوية الاختبارات عند مستوى معنوية 5%، وتم تحليل هذه العلاقات من وجهتي النظر الاحصائية والاقتصادية. ووضعت مجموعة من الاستنتاجات النظرية واخرى استنادا الى النتائج التي تم الحصول عليها كما اضيفت مجموعة من المقترحات لمعالجة المشاكل التي تم تشخيصها من قبل الدراسة الحالية.

الكلمات الدالة:–الانفاق العسكري العراقي، الاستدامة المالية، الدول الريعية، الدخل القومي، الواردات النفطية.

المقدمة

دعت الضرورات القومية في دول العالم المختلفة ومنذ فترة طويلة الى تأسيس المنظومة العسكرية لحماية أمن بلدانها بحيث يمكنها اداء الوظائف التي تقع على عاتق هذه الجيوش، ادى ذلك الى ظهور المؤسسات العسكرية التي تشكل عبئاً كبيراً على موازين مدفوعاتها، وقد اعدت دول العالم تخصيصات الانفاق على الأمن القومي والمؤسسة العسكرية بدرجات متفاوتة، ومن البديهي فإن البلدان التي تمتلك الموارد الاقتصادية او المستدامة منها سوف يتحقق لها ميزة التمتع بإيرادات اجمالية واستدامة مالية عالية ومن ضمنها البلدان النفطية، وهذا بحد ذاته سوف يشجع على الانفاق الاجمالي بضمنه الانفاق العسكري.

تعد الاستدامة المالية من المواضيع الحديثة والتي يمكن التعبير عنها على أنها الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية مدة طويلة دون خفض الموازنة المالية، أو التعرض لخطر الإفلاس، أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. كما وانه عندما أصبح الجيش نتاج التطور الاجتماعي والسياسي جعل من الدولة ان تخصص له حجم ملحوظ من الموارد مما جعلها تشكل قطاعا حيويًا داخل الاقتصاد القومي . ولتسليط الضوء على القطاع العسكري وفق رؤية مالية واقتصادية ولغرض تشخيص أبعاده ومضامينه تم انجاز هذا البحث آملين من ذلك تقديم اسهام متواضع في هذا الحقل من حقول المعرفة.

مشكلة البحث :

تمثل النفقات عبئاً كبيراً على إقتصادات البلدان المختلفة وبالنتيجة سوف تكون لها تأثيرات ايجابية متعلقة بمكانة الدولة وسيادتها بامتلاكها للاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة في هذا المجال، ومن جانب اخر قد يكون لها تأثيرات سلبية من الجوانب الإقتصادية اذ انها تسقتطع جزءاً كبيراً من الميزانية العامة للدولة لينفق عليها، في حين كان من الممكن ان يكون لهذا الانفاق اتجاهات اخرى في المساهمات الاقتصادية تمكنها في تحسين البنية التحتية للبلد وتطويره وتقدمه اقتصادياً، ويمكن طرح مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي:

- هل أن الأنفاق العسكري في الدول النفطية ومنها العراق له تأثيرات وعلاقات واضحة مع مؤشر الاستدامة المالية ممثلاً بالدين العام الى الناتج المحلي الأجمالي خلال مدة الدراسة المقترحة وتكاملها في المديات القصيرة والطويلة؟

فرضية البحث :

استنادا الى ما تم ذكره في مشكلة الدراسة من كون النفقات العسكرية تمثل عبئاً على الميزانية العامة للدول فان الدراسة وضعت الفرضية الرئيسة التالية:

"تمثل النفقات العسكرية خللاً في ميزان المدفوعات للبلدان بصورة عامة الا ان هذه التأثيرات السلبية للنفقات العسكرية قد تصبح اقل تأثيراً في الاستدامة المالية للبلدان النفطية كونها تمتلك مصادر ومداخيل من خلال مساهمة قطاع النفط في دعم اقتصاداتها".

حيث ان الانفاق العسكري يعد عاملا مقوضا للاستدامة المالية في العراق. ومن هذه الفرضية يمكن استخلاص الفرضية الفرعية الاتية:

هنالك علاقة عكسية بين الانفاق العسكري والاستدامة المالية، يؤثر الانفاق العسكري سلباً على مؤشر الاستدامة المالية (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) في العراق.

اهداف البحث :-

تهدف الدراسة الوصول الى الاهداف التالية:-

- تحديد العلاقة بين الانفاق والايرادات لتحقيق الاستدامة المالية في العراق.
- معرفة وإيضاح الاثار الايجابية لتوفر الموارد النفطية في جانب الايرادات للدول المختلفة في مستويات الدخل ودوره في مجال الانفاق وبالتحديد العسكري منه.
- بيان الموازنات في مؤشرات الاستدامة المالية بوجود القطاع النفطي المتطور في بلد الدراسة.
- استهداف جانب تطبيقي قياسي لبيان اثر الانفاق العسكري في مؤشرات الاستدامة المالية في العراق.

منهجية البحث :

سوف يتم اعتماد المنهج الاستقرائي القائم على الانتقال من الجزء الى الكل مع استخدام الاساليب الكمية لغرض اثبات العلاقات والتأثيرات. إضافة الى بيان العلاقات بين الانفاق والايرادات و تحقيق الاستدامة المالية من عدمها للعراق وصفياً ومن ثم اللجوء الى جمع البيانات عن المتغيرات المكونة للنموذج القياسي الذي سوف يتم توصيفه واستخدام الاسلوب القياسي للتعامل مع مشكلة البحث للوصول الى الاهداف واختبار الفرضية الموضوعة لاغراض هذه الدراسة. وعليه تضمنت الدراسة اربعة مباحث تناولت الجوانب النظرية لموضوع الدراسة والدراسات السابقة في هذا المجال ومن ثم الجانب التطبيقي القياسي لاختبار الجانب الكمي ووضع عدد من الاستنتاجات والمقترحات.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:-

- تعالج الدراسة حالة العلاقة بين الانفاق العسكري والاستدامة المالية من خلال تطبيقها على العراق كدولة نفطية وقد اختيرت الفترة الزمنية (2004-2020) كحدود زمانية لاغراض الدراسة الحالية.

اولا: مدخل مفاهيمي للانفاق العسكري.

مفهوم الإنفاق العسكري: أصبح الإنفاق العسكري حاجة أساسية لجميع دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وفقًا للمفهوم التقليدي لتحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية ، من خلال تحقيق الاستقرار في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اهتم الفكر الاقتصادي بقضايا الإنفاق العسكري لسببين:

1. إيجاد أفضل طريقة لتمويل المؤسسة العسكرية في أوقات السلم والحرب ، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتخفيف العبء والمزاحمة.

● 2. اعداد الميزانية اللازمة لتحقيق أفضل العوائد بأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن زيادة حجم الإنفاق العسكري . في الواقع، لا يوجد تعريف محدد للإنفاق العسكري، بسبب تعدد الآراء ووجهات النظر المصاحبة لهذا المفهوم (طريح ،2001 ؛ 624) . ويقسم الفقه الاقتصادي هذه الآراء إلى قسمين:

●**القسم الأول: ضيق الأفق** ، يتمثل هذا القسم في حصر الإنفاق العسكري على ذلك الجزء المخصص للمؤسسة العسكرية ، من خلال دراسة أثر الإنفاق العسكري على ميزان المدفوعات. حيث يعتبرون أن الإنفاق العسكري يمثل جزءا من الانفاق العام للدولة، والقيام به لدرء أي خطر محتمل، وتلك الرؤية تركز فقط على الانفاق العسكري الوارد في الموازنة ، وهذا الرأي لا يأخذ في الاعتبار تخصيصات كبار السن في القوة العسكرية ، وكذلك الحال بالنسبة للأنشطة المدنية، مثل تشييد المباني والتحصينات – التعليم – الصحة – الترفيه... إلخ (كداوي ، 1997 ؛ 38– 39)

●**القسم الثاني:** مثّل هذا القسم الذين يتبنون هذا المنظور يتعاملون معه بطريقة أوسع وأعمق، وهم أقرب إلى الواقعية منها مما يرى الفريق الأول، حيث يشمل الإنفاق العسكري النفقات المباشرة مثل الأجور والرواتب، والغذاء والوقود وشراء المعدات والأسلحة ونفقات البحث والتطوير وصيانة المعدات وتشييد المباني والمرافق. أما بالنسبة للمصاريف غير المباشرة فهي الخسارة الاقتصادية الناتجة عن الخدمة العسكرية الإلزامية، حيث يتمثل ذلك في خسائر مستمرة من جانب المؤسسات العسكرية سواء كانت في الأرواح او في الممتلكات العامة للمنشآت العسكرية ومنها المعدات اضافة الى نفقات اخرى، تترتب على ذلك تكاليف المواد كالوقود والمباني وغيرها (الجلودي، 1993: 31).

●يُعرّف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الإنفاق العسكري بأنه" بيانات عن ميزانيات الدفاع مطروحا منها قيمة المساعدات الخارجية " (البطل ، 1984؛ 3). كما يُعرَّف الإنفاق العسكري لحلف الناتو بأنه نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى المتعلقة بالجوانب العسكرية، بما في ذلك التجنيد والتدريب والبناء وشراء الإمدادات والمعدات العسكرية.

1- اسباب التوجه نحو الانفاق العسكري.

●لم تكن نهاية الحرب الباردة، السلام النهائي للعالم، وكانت النتيجة الحتمية لتفاقم التناقضات بين الدول، وانتشار النزاعات واحتدام الصراعات، وتسارع عجلة سباق التسلح، وازدادت النفقات العسكرية لغالبية بلدان العالم. فحسب معطيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، شهدت الفترة من العام 1989 وحتى العام 2008، ارتفاعاً كبيراً في النفقات العسكرية على مستوى العالم. الامر الذي ادى الى زيادة مضطرة للانفاق ، وللاسباب التالية :-

أ- التطور التكنولوجي وسباق التسلح:

● الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن بسبب زيادة حجم الجيوش وكميات الأسلحة، بل بسبب الاستبدال المستمر للأسلحة القديمة بأجيال حديثة وأكثر تعقيدًا وأكثر تكلفة (مهنا، 1981: 253).

ب– كبر حجم الجيوش:

● إن زيادة حجم الجيوش في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص هي من أهم الأسباب التي تدعو على كل دولة في المنطقة زيادة حجم جيشها ليكون على مستوى جيوش المنطقة، وبالتالي زيادة أعباء المرتبات والملابس والغذاء من جهة، وعبء التسلح والتدريب من جهة أخرى. (مُحَمَّد الطنطاوي والطارق عبد السلام، 2002 : 7).

ج– التوترات الداخلية وعدم الاستقرار:

● كما يتضح من تعريف الإنفاق العسكري، فهو يشمل ما يتم إنفاقه على القوات شبه العسكرية القادرة على القيام بعمليات عسكرية، وكثيراً ما تستخدم هذه القوات عندما تكون التهديدات داخلية، مثل حالات التمرد والاضطرابات الداخلية. غالبًا ما تجد النزاعات الدولية والمنافسات الإقليمية مسرحا هاما في البلدان النامية غير المستقرة، مما يجبر هذه الدول على زيادة عدد القوات شبه العسكرية وتحديث تسليحها (سيد عبد المولى، 1989 ؛ 159).

د– **زيادة الحروب :**

● يعد توسع الحروب والاستعداد الدائم لخوضها، من أهم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة ، وخاصة الإنفاق العسكري ، اذ تظهر هذه الحقيقة إلى تاريخ يمتد إلى القرن التاسع عشر، وهذه الحقيقة كانت تؤكد على ما شهده العالم في النصف الأول من القرن العشرين من حربين عالميتين ، حيث تضخم الميزانيات العامة من خلال الإيرادات (التي يكون عبء على المواطن) والنفقات التي يتقدمها الإنفاق العسكري اذ تجاوز الإنفاق العسكري في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نصف الناتج المحلي الإجمالي (عبد المولى ، 1989 ؛ 138).

ثانيا: الاستدامة المالية وجوانبها النظرية.

في هذا الجانب ستحاول الدراسة عرض مفهوم الاستدامة المالية حسب ما ورد في مختلف الادبيات الاقتصادية، والمؤشرات المهمة التي تم استخدامها في الدراسات السابقة لقياس مدى تحقق الاستدامة المالية.

أ– ادبيات اصطلاح الاستدامة المالية الاقتصادية.

● تعددت مفاهيم الاستدامة المالية حيث استند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيد الزمني للموازنة موضحا فيه ان شرط الاستدامة المالية وفقا لقيد الموازنة الزمني يقتضي ان تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام، بمعنى ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنوعية الايرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل (محمود، 2014 ؛286). وقد عرفها (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، فالدين لا يعتبر مشكلة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلد ، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، و كما انه يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية حتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة (الجبلي ،2020 :941 – 873) أو هي ممر زمني لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تجعل هذه النسبة تتحرك بثبات نحو التزاماتها في المستقبل(الجبلي.

ب-محددات تحقيق الاستدامة المالية.

● تواجه المؤسسات المحلية والأجنبية العديد من المشاكل لتحقيق الاستدامة وفي إطار تنفيذ المبادرات العالمية في تحقيق الاستدامة المالية وجد عدة عوائق خارجية ملازمة الى بيئة الإعمال وهي:– (Kalinin et al,2016:9).

– عدم وجود اليد العاملة التي لديها الخبرة الكافية في مجال الاستدامة.

– عدم القدرة في الحصول على البنية التحتية والتكنولوجيا والحلول الفعلية المستدامة.

– لا توجد آليات محددة للتمويل الخارجي.

– عدم وجود موزعين مستدامين.

– التطبيق المحدود للأدوات المالية المحفزة للاستدامة.

– عدم وجود تشريعات وقوانين ملزمة في تحقيق الاستدامة.

– انخفاض الطلب على المنتجات المستدامة.

– التواجد للشركات الأجنبية لفترة محدودة.

– لا يوجد شركاء محتملين مثل المنظمات الغير حكومية على المستوى الدولي والمحلي.

– عدم إصدار شهادات دولية ومحلية للشركات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وفي حالة إصدار شهادات فقد تكون وهمية أو محدودة. ويرى الباحث ان استدامة الشركات أمر في غاية الاهمية لتحقيق التنمية المستدامة سواء للشركات الأجنبية أو المحلية لتأثيرها الكبير في حياة الناس والاقتصاد وحماية البيئة وفي حالة تم معالجة المشاكل أعلاه فان ذلك سيساعد على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

تجمع الادبيات الأقتصادية على ان قياس الاستدامة المالية للدولة يتوقف على مؤشرات الاستدامة بعد الحدوث ومؤشرات قبل الحدوث، وفيما يلي اهم المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة.

● **1.** مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الخام: لاشك أن المديونية العمومية تعتبر من دون شك من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس متانة الموقف المالي للدولة، وعادة ما يستعمل في ذلك معيار اتفاقية ماستريخت (اتفاقية الاتحاد الأوربي سنة 1992) الذي يشترط أن تكون نسبة الديون العمومية إلى الناتج المحلي الخام أقل من 60%،

وعموما، يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل. تجمع الادبيات الأقتصادية على ان قياس الاستدامة المالية للدولة يتوقف على مؤشرات الاستدامة بعد الحدوث ومؤشرات قبل الحدوث.

2- مؤشر الفجوة الضريبة: يتم قياس هذا المؤشر انطلاقا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الحكومة، ويحسب بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الخام ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام.

3- مؤشر العجز الموازني: يتم حسابه انطلاقا من الفرق المسجل بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، ويفضل أن يأخذ في شكله الأولي الذي يستبعد مدفوعات الفوائد " . ومفهوم الاستدامة يقتضي عدم تراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الانفاقية والبحث عن مصادر تمويلها في المستقبل.

4- اختبار الملاءة المالية: إن التأكد من تحقق شرط الملاءة يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الاستدامة المالية، وذلك من خلال مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروحا منها النفقات) بالقيمة الاسمية للدين العام وخدماته المتراكمة في نهاية الفترة . وذلك وفق شرط المتراجحة التالي:

$$(1+i)\times \mathrm{ND}_t \le \sum_t (\mathrm{R}_t - \mathrm{G}_t)/(1+\mathrm{i})^t$$

● حيث : (G_t) الإنفاق الحكومي (R_t): الإيرادات الحكومية،(i): معدل الفائدة، (ND_t):القيمة الاسمية لرصيد الدين في نهاية السنة (t) وبناء عليه فإن شرط الملاءة يتحقق إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروحا منها

النفقات) أكبر أو تساوي القيمة الاسمية للدين العام عند نهاية الفترة (t) إضافة إلى فوائده المتراكمة.

5- منهج الدخل الدائم لاختبار الاستدامة المالية في اقتصاد نفطي: يعتبر منهج الدخل الدائم من أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية (قبل الحدوث) انطلاقا من فرضية الداخل الدائم للاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، والتي تنص على أن الفرد لا يحدد اختياراته بناء على دخله الجاري وإنما على دخله الدائم المتوقع، وينطبق ذلك على الحكومات، فالدخل الدائم للدولة النفطية يتحدد بتقدير مدى قدرة إيراداتها على تغطية نفقاتها في المدى الطويل، واستدامة المالية العمومية في الاقتصاديات النفطية تقوم على أساس فك ارتباط الموازنة عن تقلبات أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط بما يتناسق مع أهداف السياسة المالية في المدى الطويل إن تطبيق هذا المدخل يقتضي أن تضمن الدولة استمرارية الدولة في سياستها الانفاقية بحيث لا تتجاوز نفقاتها القيمة السنوية للإيرادات المستقبلية المتوقعة.

ثالثا: الانتاج النفطي وعلاقاته بالانفاق العسكري والاستدامة المالية، والاستعراض المرجعي المتمثل بالدراسات السابقة.

من المعروف أن الاقتصاد العراقي، أقتصاد ريعي بأمتياز وهكذا نوع من الاقتصاديات تكون دائما عرضة للتقلبات التي تظهر بين فترة وأخرى في السوق البترولية سواء كانت هذه التقلبات او الصدمات طبيعية نتيجة لقوى السوق (العرض والطلب) أو مفتعلة بأعتبار ان السوق البترولية العالمية مسيطر عليه وبالتالي مسير من قبل الشركات الاحتكارية العالمية وكون هذه السلعة (النفط) هي ليست سلعة أقتصادية عادية وانما هي سلعة تمتاز ب (النفط 90 % وسياسة واقتصاد 10%) كما يذكر ذلك (دانييل يرجين) مدير جمعية كامبريدج.

1- النفط وتبيعاته في الاستدامة المالية.

يعد النفط احد الموارد الاقتصادية المهمة على مستوى العام، فهو يلعب دورا حيويا في انعاش الاقتصادات التي تمتلك هذا المورد، لذا نجد بان اسعار النفط تنعكس في الجانب الاقتصادي وسوف يتم هنا توضيح بعض العلاقات ضمن هذا المحور:-

2- ماهية اسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها:

-مفهوم السعر النفطي.

●هو الصورة النقدية او القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي المكون من (42) غالون معبرا عنه بالوحده النقدية الامريكية ،وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي اتصف بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعار غير مستقرة اذ تخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى الان، وخصوصا بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين(2006-2007)، والتي بلغت ذروتها اكثر من (147 د/ب) و كادت ان تلامس عتبة الـ (150) د/ب في شهر تموز 2008 ، لكن سرعان ما بدأت يتساقط وبانحدار حاد حيث تدحرجت الى ما دون الـ (40د/ب) في نهاية النصف الثاني من العام نفسه خاصه في (ك1) فاقدة بذلك نحو (110 د/ب) و السبب في ذلك كانت الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي تركت اثار سلبية على الاقتصاد النفطي مما انعكس ذلك بشكل واضح على سوق النفط الدولية، متمثلا بتراجع مستوى اسعار النفط تراجعا دراماتيكيا (البصام، 2012 :23)

3- انتاج النفط وانعكاساته في الانفاق العسكري.

●تعد النفقات العسكرية جزءاً من النفقات العامة في أية دولة وهذا الجزء يختلف من حيث حجمه وأهميته من دولة إلى أخرى ومن وقت الى آخر. ويتم اعتماد هذه النفقات عادة في ميزانية الدولة في إطار الحفاظ على أمن الدولة والدفاع عنها عندما تتعرض الدولة للعدوان أو أي تهديد خارجي محتمل من الأعداء حيث ان هناك نسبة من الإنفاق العسكري تتحدد وفقاً لطبيعة

الظروف التي تمر بها الدولة. وقد استحدث مفهوم جديد استخدم كمسوغ أساسي من الدول الكبرى يقف وراء إيجاد النفقات العسكرية وهو مفهوم حماية مصالح هذه الدول خارج الحدود الإقليمية وذلك من خلال التدخل في شؤون الدول النامية ،غير إنه ومن جانب آخر فأن هناك جملة من المبررات الاقتصادية التي يمكن أن تدرج في ضمن مسوغات النفقات العسكرية وتشمل تعزيز المبتكرات التكنولوجية وتدريب العاملين في القطاع العسكري والذين سينتقلون بوقت لاحق إلى القطاع المدني وتعزيز فرص العمل وبناء المؤسسات المحلية وتدعيم الجهد المبذول بجمع الضرائب والتشجيع على الاستخدام المكثف للموارد المتاحة. (الحمادي،2004: 19)

4- الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات في هذا المجال نوجز منها :-

- **دراسة (ألشلال، 2013).**
- والتي جاءت بعنوان (قياس الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة – دراسة في عينة من الدول للمدة (1990-2011)، حاول الباحث قياس الاستدامة المالية في عينات من الدول الناشئة – و الدول النامية، و الدول التي طبقت برامج الإصلاح في الشرق الاوسط، و استخدم الباحث طريقة القيمة الحالية لقيود الموازنة وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن الاستدامة تحققت في دول الأردن ورومانيا وتركيا، وأن حالة عدم الاستدامة ارتبطت باقتصاديات مصر وبولندا وماليزيا. تم التطرق الى هذه الدراسة لاكثر من سبب منها ما يتعلق بموضوع الاستدامة المالية والذي يعد احد محاور دراستنا الحالية، كما استخدمت متغيرات مشابهة لتلك التي استخدمت من قبلنا، وقد تطرقت ايضا الى موضوع النفقات بانواعها المختلفة ومنها الانفاق العسكري كون الدول المختارة للدراسة تسعى الى زيادة الانفاق العسكري والذي ينعكس مع الانفاق العام كما ان الاسلوب التحليلي المستخدم فيها يتقارب مع الاسلوب التحليلي المستخدم في دراستنا الحالية

ومن اهم النتائج التي توصل اليه الباحث يتمثل بما يلي :

- اتضح أن طريقة القيمة الحالية لقيود الموازنة (PVBC) هي إحدى الطرق المهمة لقياس الاستدامة المالية وتستند إلى التحليل الديناميكي لسلوك بعض المتغيرات المالية كما تظهرها خصائص سلاسلها الزمنية والتي يتم الوصول إليها بأخذ الاستقرارية والتكامل المشترك معها. أثبتت نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلتي العجز والديون في رومانيا أنهما مستقرتان في مستواهما مما يعني أن الاستدامة المالية قد تحققت في هذا البلد. أثرت الإجراءات البولندية القائمة على العلاج بالصدمة في التسعينيات بشكل أفضل من العقد الاخير وهذا ما يدل عليه معدلات النمو المرتفعة التي سادت خلال عقد التسعينيات. أظهرت نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة الدين، وكذلك نتائج اختبارات التكامل المشترك لسلسلتي الإيرادات والنفقات ،أن الاستدامة المالية في بولندا لم تتحقق رغم استقرار سلسلة العجز.
- أظهرت نتائج اختبارات السلاسل الزمنية في الأردن استقرارية سلاسل العجز والدين كنسبة إلى (الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1990–2011)، فكانت الاستدامة المالية حالة مصاحبة للاقتصاد الأردني وعزز وجود التكامل المشترك بين سلاسل الايرادات والنفقات للفترة قيد الدراسة.
- أثبتت الاختبارات القياسية الأخيرة أن الاستدامة المالية في مصر لم تتحقق رغم ظهور سلسلة عجز مستقرة، لكن سلسلة الدين لم تكن مستقرة في مستواها، ولم يكن هناك دليل على تكامل مشترك بين سلسلتي الإيرادات والنفقات، وهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأمد.
- بينهما أثبتت الاختبارات القياسية عدم استقرار سلسلة العجز والديون على مستوى تركيا. أثبت اختبار التكامل المشترك أيضًا عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين سلسلتي الايرادات والنفقات.

أظهرت الاختبارات القياسية لسلسلة العجز والدين في ماليزيا عدم استقرارهما في المستوى، كما أثبت اختبار التكامل المشترك لسلسلتي الايرادات والنفقات عدم وجود علاقة طويلة الأمد بينهما. تبين من خلال حالة كل من مصر و ماليزيا وبولندا ان انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية تشجع هذه الدول على الاستمرار في الدين العام وخاصة الدين الداخلي.

- يتضح من تجارب الدول السابقة أن الاستدامة المالية تظهر عندما يتحقق الاستقرار لسلاسل العجز والديون بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك التكامل المشترك للإيرادات والنفقات. من المهم للغاية عند الحكم على وجود الاستدامة المالية في أي دولة، ضرورة تحقق الشروط التالية:

- سلسلة عجز مستقرة على المدى الطويل.
- سلسلة دين عام مستقرة في المدى الطويل.
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين النفقات والإيرادات.

دراسة (حسن ، 2016).

في دراسة بعنوان " تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990–2013)" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق، واستخدمت الدراسة اسلوبي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. رافقة الاستعانة بالأسلوب التحليلي الكمي والذي استند الى متغيرين الايرادات النفطية وصافي الموازنة العامة على بيانات سنوية غطت المدة (1990–2013). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى العام ،واصبحت مستقرة بعد استخدام المعالجات الرياضية للوصول إلى سلسلة مستقرة من خلال أخذ الفرق الأول للوغارتم الطبيعي للسلسلة . وأشارت طريقة (Johnson) الى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة ،واظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة (كمؤشر للاستدامة المالية).

ج– دراسة (ابراهيم ، 2021).

اجريت هذه الدراسة بعنوان " دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العسكري في نمو الاقتصاد الصيني للمدة (1990–2018 "، وهدف البحث الى التعرف على اثر الإنفاق العسكري من خلال دراسة طبيعة الانفاق الدفاعي ودوره في توفير الأمن والاستقرار وتسهيل الاستثمارات الاجنبية فيها ، بالاضافة الى اقتحام الصناعة العسكرية وتأمين بعض المستلزمات الانسانية والمشاركة في مجموعة متنوعة من الأشغال العامة التي يمكن إستخدمها في المجالات المدنية والعسكرية، كما وهدف البحث الى التعرف على اثر الإنفاق العسكري في تحقيق النمو الاقتصادي الصيني وتمثلت مشكلة البحث في هل ان تزايد الإنفاق العسكري الصيني يؤثر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي أم لا ؟، في حين يفترض البحث أن البرامج الدفاعية تعمل على توفير الاستقرار السياسي وتطويرالاساليب الدفاعية ، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في المبحثين الاول والثاني بينما جاء المبحث الثالث معَززاً بالجانب القياسي وذلك لتحقيق أهدافه و إثبات فرضياته وفق إختبارات عدة منها: جذر الوحدة واختبار الاستقرارية ومتجه الانحدار الذاتي وسببية كرانجر بالإعتماد على بيانات البنك الدولي لمتغيرات البحث لدولة العينة (الصين) للسنوات (1990–2018)، وتوصل البحث الى وجود علاقة ايجابية معنوية قوية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي والتبادل التجاري وعلاقة معنوية عكسية مع معدلات البطالة، واستنتج البحث الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي بالاضافة الى مشاركة النمو الاقتصادي والانفاق العسكري في زيادة حجم الصادرات ومن ثم تحسين التبادل التجاري لصالح البلد.

رابعا: الجانب التطبيقي القياسي لأثر الانفاق العسكري على الاستدامة المالية في العراق.

يهدف هذا المبحث الى قياس وايضاح أثر بعض المتغيرات الأقتصادية على مؤشرات الاستدامة المالية وهي نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير معتمد والانفاق العسكري والدخل القومي وايرادات النفط كمتغيرات مستقلة، تم استخدام برنامج (Eviews 10) في الكشف عن النتائج وفي تحليل البيانات.

توصيف النموذج القياسي واختيار عينة الدراسة.

1- توصيف النموذج القياسي.

تعتبر مرحلة التوصيف من اهم مراحل البحث في الاقتصاد القياسي حيث يتوقف مصداقية ونجاح النموذج المقدر على حالة التوصيف التي يقدمها الباحث وتتضمن هذه المرحلة عملية تحديد نقاط مهمة تجعل حالة التوصيف موفقة بالوصول الى نموذج مقدر جيد ،حيث يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الأقتصادية المعتمدة التوضيحية في النموذج الاقتصادي القياسي على ضوء معطيات النظرية الاقتصادية، و يوضح دور المتغيرات التفسيرية التي يتم حصرها ببعض المتغيرات الأقتصادية التي يتوقع ان يكون لها تاثير على المتغير المعتمد. ان عملية تحليل الظواهر الأقتصادية تبين طبيعة العوامل المؤثرة وسماتها التي تسمى بالمتغيرات المستقلة اوالمتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة (المعتمدة)، ومن اجل تقدير المتغيرات الأقتصادية وتقدير العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة وفقا للنظرية الأقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة وفرضيات الدراسة واهدافها تم توصيف نموذج لغرض تفسير العلاقات التي تم وصفها لاغراض الدراسة وكما يلي:-

$$\gamma_{t1} = \alpha_0 - \alpha_1 Xt_{11} + \alpha_2 Xt_{12} + \alpha_3 Xt_{13} + \mu_{t1} \dots\dots$$

يمثل هذا النموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة المختارة والمتغير المعتمد لمؤشر الاستدامة المالية الا وهو الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:-

Yt_1: المتغير التابع : وهو يمثل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يرمز له (PDGDP) .

α_0: يمثل الحد الثابت وهو قيمة المتغير التابع للدالة عندما تكون قيم متغيراتها المستقلة صفرا.

α_1: يمثل معامل المتغير المستقل الاول (الانفاق العسكري) والتي تبين مقدار التغير في المتغير المعتمد (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) عندما يتغير الانفاق العسكري بوحدة واحدة .

Xt_{11} : وهو المتغير المستقل الاول ويمثل الانفاق العسكري الذي يرمز له (MS) .

α_2: يمثل معامل المتغير المستقل الثاني (الدخل القومي) والتي تبين مقدار التغير في المتغير المعتمد (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) عندما يتغير الدخل القومي بوحدة واحدة .

Xt_{12} : هو المتغير المستقل الثاني و يمثل الدخل القومي الذي يرمز له (NI) .

α_3 : يمثل معامل متغير المستقل الثالث (ايرادات النفط) والتي تبين مقدار التغير في المتغير المعتمد (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) عندما يتغير ايرادات النفط بوحدة واحدة.

Xt_{13} : هو المتغير المستقل الثالث ويمثل ايرادات النفطية الذي يرمز له (OIRE).

Ut_1: يمثل المتغير العشوائي (هي تلك المتغيرات الاخرى المؤثرة على النموذخ او قيم المتغيرات التي لم تدخل في النموذج او المستبعدة عنه).

2- اختيار عينة الدراسة والفترة الزمنية :

تعتبر عملية اختيار عينة الدراسة من الخطوات المهمة للبحث العلمي، لما لها من دور رئيسي في التأثير على نتائج البحث واتجاهاته والتي تتطلب جهود فردية تحدد خصائص العينة وطبيعة النتائج ودقة في المعلومات. وان اختيار عينة الدراسة تكون ضمن شروط البحث العلمي الموضوع اساساً واستناداً الى عنوان البحث ومعالجته لمشاكل معينة لذا قد تكون العينة باتجاه الافراد او الشركات او الاقاليم او الدول او غير ذلك. دراستنا الحالية تم اختيار بلد العراق ليكون عينة الدراسة والذي نحن جزءا منه لمعالجة مشكلة مهمة بدات منذ فترة طويلة ولا تزال وربما قد يكون لها ابعاد مستقبلية اخرى.

اما في ما يخص الفترة الزمنية المختارة لاغراض هذه الدراسة فأن الفترة حددت بـ (2020-2004) لعدة اسباب اولها واهمها و عدم وجود بيانات حول المدة التي سبقت عام 2004 وثانيهما فأن الفترة ما قبل عام 2004 كانت حروب مستمرة وبذلك لا يمكن ادخالها ضمن خطة بحث معينة كونها سوف تعطي نتائج خاصة تتعلق بالحروب، وثالثهما هي دخول بلد ما في الحروب سوف يمتص الجزء الاكبر من ثرواته ان لم يكن جميع ثرواته وبذلك سوف يدخل في حالة المديونية الدولية ولا يمكن في هذه الحالة الوصول الى علاقات اقتصادية صحيحة كون مثل هذه تمثل حالات خاصة طارئة وتكون نتائجها واضحة من خلال هذه الظروف في حين يمكن الأشارة هنا لأن التحليل الأحصائي لكي يكون مقبولاً بهذا العدد من المشاهدات الممثلة للسلسلة الزمنية المستخدمة لاغراض التحليل الأحصائي والأقتصادي وكون درجات الحرية للخطأ سوف لن تكون منخفضة كون وجود فقط ثلاثة متغيرات مستقلة وهذا العدد الذي سوف يخصم من درجات الحرية للخطأ وبذلك سوف يكون مقبول احصائياً الى ان الطريقة التي اتبعت في التحليل الأحصائي والقياسي حددت عدد البيانات المطلوبة وبذلك تم معالجة عدد المشاهدات استنادا الى اسلوب التحليل بالطرق الأحصائية الرصينة والمستندة الى المصادر العلمية ومعالجتها وفق المعطيات التي تعتمد في استخدام البرامج الاحصائية ومنها البرنامج المعتمدة في هذه الدراسة (Eviews) على الرغم من امكانية اعتماد الفترة الزمنية المختارة بدون اجراء اي تعديلات عليها. وعلية تم اعتماد على ثلاث انواع من الاختبارات لتطبيقها على النموذج وكما يلي:

أ- الاختبارات الاقتصادية

من الناحية الأقتصادية حيث تم مقارنة قيم واشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والاشارات المتوقعة في النموذج ضمن النظرية الأقتصادية .

ب- الاختبارات الإحصائية

حيث تم حساب الانحرافات الكلية والجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج واختبار معنوية النموذج من خلال ختبار(t) الذي يختبر معنوية المتغيرات التوضيحية اتجاه المتغير المعتمد، في هذا الاختبار يتم مقارنه قيمه (t) المحتسبه مع قيمه (t) الجدوليه عند درجه الحريه (N-K-1) وبمستوى المعنوية المطلوب يتم على اساسها اما قبول الفرضية او رفضها فضلاً عن اختبار معامل التحديد المعدل (R^{-2}) ،وهذا المعامل يبين نسبة التغير الحاصل في المتغير المعتمد (γ) التي توضحها المتغيرات التوضيحية ($\chi\delta$) وتقع قيمته بين الصفر والواحد واستخدم اختبار (F) لتحديد اختبار معنوية النموذج المقدر ككل ويتطلب هذا الاختبار مقارنة القيمة (F) المحتسبة بقيمه (F) الجدولية عند مستوى معنوية محدد ودرجات الحريه (N--K) لفرض قبول فرضية العدم او رفضها (فتح الله سحر،2006: 26).

كما ان استخدم اختبار الخطا المعياري في تحديد كون التقديرات (B1,B) تختلف عن الصفر اختلافا معنويا او غير معنوي، أي اذا كانت التقديرات ماخوذة من المجتمع الاحصاني، معاملاته الحقيقية مساوية للصقر أي ($B = 0$)مقابل الفرضية البديلة (B0)، و مقارنة الاخطاء المعيارية مع القيم المقدرات وان

كان الخطا المعياري اقل من نصف القيمة العددية للمعامل المقدر فهذا يدل على ان التقدير ذو معنوية احصائية وبالعكس.

ج- الاختبارات القياسية

تم اختبار مدى انسجام وتحقيق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي،حيث ان وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل وتم استخدام برنامج $(Eviews)$ وقمنا بالاختبارات التالية: اختيار ديكي -فوللرADP وفيليبس - بيرونPP للعينة الدراسة، نتائج اختبار منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة $(Ardl)$اختبار جذر الوحدة، نتائج اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي تحديد فترات الابطاء الامثل للإنموذج ،$ARDL$ نتائج اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الأقتصادية باستخدام منهج الحدود، نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ، نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، اختبار السكون $staibility$ ()واخيراً اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي: . $Jarque - Bera$

3- جمع البيانات ومصادرها:

تعد ادوات وطرق جمع البيات في البحث العلمي من اهم الجوانب ألتي يعتمد عليها الباحثين في فترة اعداد الدراسات والبحوث وذلك وفقاً لطبيعة العينة المدروسة فضلاً عن وجوب توافر اساسيات لذلك منها تعتمد على طبيعة البحث ومجال البحث العلمي وتخصصه، كما انه يوجد اكثر من طريقة يمكن التعامل معها في عملية جمع البيانات، اذ يجب تحديد مسار البحث العلمي اولا وطبيعة البيانات وانواعها التي يتطلبها الجانب البحثي ويحدد ايضا خصائص البيانات. وفي حالة الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية او غيرها يجب ان تجمع البيانات من مصادر موثوقة ، لذا وجب جمعها من السجلات الرسمية الحكومية او من الجهات المعتمدة رسميا كالمنظمات الدولية والهيئات المعتمدة وغيرها من الجهات ذات العلاقة والتخصص، ويفضل ايضا جمع البيانات للبحث العلمي الواحد من مصدر واحد في حالة توفر الامكانية لاجراء ذلك للتقليل من الاخطاء التي تنجم عن عملية جمع البيانات من قبل المصدر ومن ثم نشرها وهذه العملية قد تؤدي الى حدوث بعض الاخطاء او اتباع سياقات معينة في عملية التعامل مع البيانات ونشرها، ولذلك عندما تجمع البيانات من مصدر واحد يكون الخطأ الموجود فيها شامل لجميعها.

وفي هذه الدراسة قد تم تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي المستخدم لاغراضها من خلال توصيف النموذج وبيان اهمية كل متغير وذلك استنادا الى منطوق النظرية الأقتصادية والدراسات السابقة في هذا المجال وكانت المتغيرات قيد الدراسة ممثلة بمتغير معتمد بعد ان تم وضع نموذج قياسي لاغراض هذه الدراسة وشمل هذا المتغير اختياره من مقاييس حساب الاستدامة المالية وهو الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق. ولم يتحقق لنا الحصول على البيانات من مصدر واحد اذ ان الحصول على بيانات الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي كان من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والبحوث ولسنوات البحث المشار اليه فضلاً عن وزارة المالية العراقية / دائرة الدين العام / قسم ادارة الدين. اما فيما يتعلق بمصادر الحصول على بيانات المتغيرات المستقلة التي ادخلت الى النموذج القياسي فتمثلت بالانفاق العسكري والذي جمع من نشرات البنك الدولي بينما كان المتغير المستقل الثاني ممثلاً بالدخل القومي فجمعت بياناته ايضا من نشرات البنك الدولي في حين كان المتغير المستقل الثالث متمثلا بايرادات النفط الناتجة عن صادرات النفط والذي جمع بياناته من وزارة النفط/ صادرات النفط الخام (https://oil.gov.iq) فضلاً عن الإسترشاد وبيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث / المؤشرات المالية الاساسية / تقارير سنوية للمدة (2020-2004.)

جدول (1):- الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري والدخل القومي وايرادات النفط في العراق للمدة (2004-2020)

Years	pdGDP	MS	NI	OIRE
2004	296.8	0.613	36.11	17.5
2005	157.9	1.12	38.52	23.2
2006	119.4	1.24	50.08	29.7
2007	102.2	1.99	66.91	37.8
2008	62.6	3.12	100.64	61.9
2009	68.2	3.24	120.47	39
2010	47.6	3.75	136.15	51.5
2011	39.4	4.28	152.54	79.4
2012	29.1	4.14	201.09	93.8
2013	26.7	7.78	233.72	90.1
2014	28.7	6.92	232.11	84.9
2015	51	9.6	206.2	50.9
2016	59.6	5.97	195.55	41
2017	56.1	7.42	174.13	57.1
2018	44.8	6.32	193.88	85.8
2019	41.8	7.6	227.22	78.4
2020	70.2	7.02	200.66	41.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي ، والتقارير السنوية المنشورة خلال للمدة (2004 - 2020).

5- اختبارات قياسية لأثر الانفاق العسكري في الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2020)

أ- اختبار أستقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة):

للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير من المتغيرات على حدا، وحتى لا نحصل على الانحدار الزائف، يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، على الرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة فإن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الأقتصادية هو اختبار ديكي فولر ويتضح من الجدول (2)أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتضمن كل من (الانفاق العسكري (MS)، الدخل القومي (NI)، ايرادات النفط (OIRE).

جدول (2) :-نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واخبار فليبس بيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة							
درجه تكامل عند مستوى (5%)	Variables المتغيرات	Level			First difference		
		Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
I(0)	PDGDP	0.0000	0.0003	0.0000	0.0002	0.0003	0.0000
I(1)	MS	no 0.5766	no 0.6087	no 0.7680	0.0000	0.0001	0.0702
I(1)	NI	no 0.4549	no 0.9466	no 0.6722	no 0.2050	no 0.1182	0.0401
I(1)	OIRE	no 0.1103	no 0.4469	no 0.4961	0.0534	no 0.1018	0.0037
نتائج اختبار فليبس بيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة							
درجه تكامل عند مستوى (5%)	Variables المتغيرات	Level			First difference		
		Intercept	Trend& Intercept	None	Intercept	Trend& Intercept	None
I(0)	PDGDP	0.0000	0.0002	0.0000	0.0002	0.0001	0.0000
I(1)	MS	no 0.4911	no 0.1894	no 0.8144	0.0000	0.0001	0.0000
I(1)	NI	no 0.4737	no 0.9466	no 0.8572	no 0.2092	no 0.4160	0.0404
I(1)	OIRE	no 0.2789	no 0.9108	no 0.5199	no 0.3217	no 0.4713	0.0321

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (E Views10)

اتضح نتائج هذا الاختبار بانها لا تعطي درجة سكون متطابقة عند المستوى، اي إنها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الأول لها. وهذا يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، أما بالنسبة للمتغير التابع (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يرمز له (PDGDP)) فأنه يعطيي نفس درجة سكون. تجدر الاشارة هنا الى انه تم استخدام البيانات الأصلية وللسلسلة الزمنية (2004–2020). ولتأكيد صحة اختبارات جذر الوحدة، اظهر برنامج (Eviews) النتائج متطابقة مع اختبار ديكي فولر.

وقد تم تحويل البيانات الى بيانات فصلية لزيادة عدد المشاهدات التي اصبحت (68) مشاهدة وتم استخدام مجموعتي البيانات في التحليل من خلال استخدام برنامج (Eviews) وقد اظهرت الحالتين نتائج متماثلة وبذلك يمكن اعتماد التحليلين الاّ انه وفي هذه الدراسة اعتمد الاسلوب الثاني بالبيانات الفصلية وذلك كونه يعطي نفس النتائج واستخدم لمعالجة تطلب تطبيق اختبار ARDL لعدد اكبر من البيانات او المشاهدات على الرغم من فترات الابطاء منخفضة جداً، وهي لن تؤثر على جودة ودقة النموذج المتحصل عليه في الحالتين وسوف لن يؤثر على درجات الحرية للخطأ. لذلك بعد تحول البيانات السنوية الى بيانات فصلية لتوسع حجم العينة، تم تقدير دالة الاستدامة المالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (ARDL).بعد التاكد من اختبار جذر الوحدة التي يتطلب شروطه بعد اخذ درجات مختلفة وعدم سكونها في الفرق الثاني .

ب– تقدير دالة الاستدامة المالية في العراق من خلال مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:

لتقدير دالة الاستدامة المالية في العراق من خلال مؤشر الدين العام الى ناتج المحلي الإجمالي من خلال مدة الدراسة، ولذلك يجب الإجراء في البداية باختبار (VAR) وذلك من اجل تحديد أقصى عدد فترات الأبطاء المثلى.

(1) اختبار فترات الإبطاء المثلى :

لتحديد فترة الأبطاء تم أستخدام عدد من معايير أختبار طول الأبطاء وهذه المعايير هي: (LR)، (FPE)، (LogL)، (HQC)، (SC)، (AIC)، حيث يتم أختيار فترة الأبطاء التي تعطي أقل قيمة في كل معيار من هذه المعايير، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(3) :–اختبار فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PDGDP MS NI OIRE
Exogenous variables: C
Date: 09/14/22 Time: 02:00
Sample: 2004Q1 2020Q4
Included observations: 63

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-947.999	NA	1.57E+08	30.22219	30.35826	30.27571
1	-509.0593	808.2066	231.6811	16.79553	17.47589	17.06312
2	-434.2905	128.1750*	36.09739*	14.92986*	16.15451*	15.41152*

∗ indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

يتضح من الجدول (3) أن فترة الإبطاء المثلى هي (2) اعتمادا على المعايير المستخدمة ،حيث يتم اختيار الفترة التي تعطي اقل قيمة. أفضل نموذج تم التوصل اليه وفقاً للمعايير الأحصائية والأقتصادية هو الأنموذج الموضح بالشكل التالي:

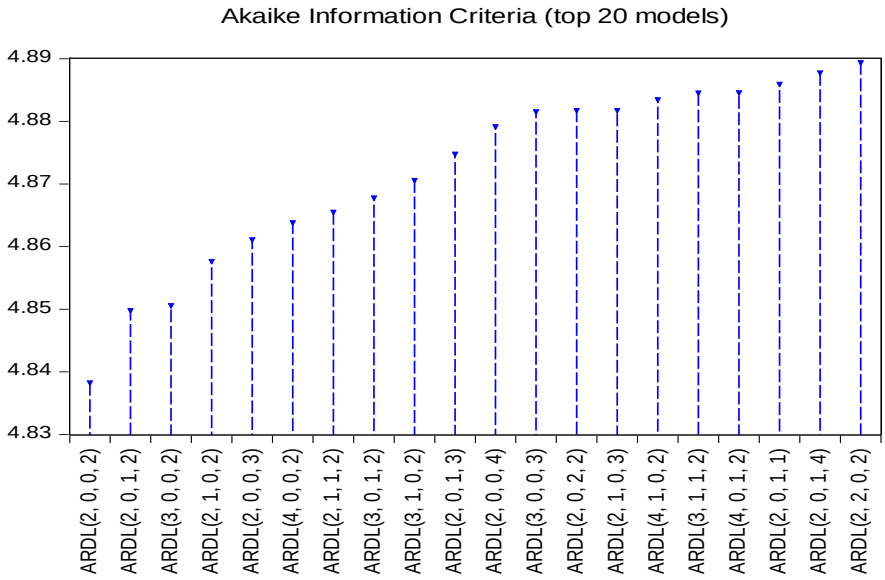

شكل (1) :-تحديد أفضل نموذج حسب معيار Akaike information Criteria

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

ويتضح من الشكل (1) أن فترات الإبطاء المثلى التي تم أختيارها تلقائياً والتي تعطي أقل قيمة أعتماداً على معيار Akaike هي (2،0،0،2).

(2) اختبار الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL):

تشير التقديرات الاولية لنتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) والمبينة في الجدول (4) ان قيمة معامل التحديد المعدل مرتفعة وهي مقدرة بـ (99.63%) وهذا يشير على ان المتغيرات المستقلة تفسر تقريباً التغيرات في الدين العام الى ناتج المحلي الاجمالي، وقيمة احتمالية (F-statistic) للنموذج ككل البالغة (2168.710) كبيرة جداً اي ان النموذج معنوي عند درجة حرية (5%)، وقيمة (D.W) المحتسبة تساوي (1.88) وهي قريبة من (2)، حيث تقع في منطقة العدم اي ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي .كما مبين في الجدول ادناه.

جدول (4) :- نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: PDGDP
Method: ARDL
Date: 09/13/22 Time: 12:34
Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q1
Included observations: 63 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags،automatic): MS NI OIRE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2،0،0،2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PDGDP(-1)	1.238212	0.113357	10.92316	0.0000
PDGDP(-2)	-0.369313	0.092918	-3.974616	0.0002
MS	0.376918	0.480076	0.785121	0.4358
NI	-0.025475	0.026812	0.950153-	0.3462
OIRE	-0.688900	0.128394	-5.365499	0.0000
OIRE(-1)	0.910312	0.248998	3.655908	0.0006
OIRE(-2)	-0.315522	0.149801	-2.106276	0.0398
C	14.96228	3.225979	4.638061	0.0000
R-squared	0.996390	Mean dependent var		65.06389
Adjusted R-squared	0.995931	S.D. dependent var		40.83989
S.E. of regression	2.605226	Akaike info criterion		4.871083
Sum squared resid	373.2961	Schwarz criterion		5.143227
Log likelihood	-145.4391	Hannan-Quinn criter.		4.978118
F-statistic	2168.710	Durbin-Watson stat		1.886111
Prob(F-statistic)	0.000000			

Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

(3) اختبار التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test):

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار الحدود لنموذج دالة الاستدامة المالية في العراق المتمثل بمؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (PDGDP)، إذ يتضح من خلال مقارنة قيمة (F–statistic) المحتسبة مع قيمة F الجدولية عند الحدين الادنى I(0) والاعلى I(1)، تبين النتائج التي تم الحصول عليها بأن قيمة (F– statistic) المحتسبة تساوي (6.16) عند مستوى معنوي (5%) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة البالغة (3.67) وهذا يدل على أن المعادلة متكاملة، وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة .

جدول (5) :-اختبارالحدود لتحديد علاقة التكامل المشترك Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.166181	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.7900	3.67
		2.50%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
		Finite Sample: n=65		
		10%	2.492	3.35
		5%	2.976	3.896
		1%	4.056	5.158
		Finite Sample: n=60		
		10%	2.496	3.346
		5%	2.962	3.91
		1%	4.068	5.25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

(4) تقدير العلاقة طويلة الأجل بأستخدام منهجية (ARDL):

بعد اجراء اختبار الحدود بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، يوضح نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل. وكما هو مبين في الجدول (5)، حيث تشير النتائج الى وجود علاقة طردية ذات تأثير غير معنوي بين الانفاق العسكري (MS) والمتغير التابع المتمثل بنسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة(t) المحتسبة(0.79) وبمستوى معنوية (0.43) وهي اعلى من(5%) لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أما بالنسبة للدخل القومي (NI) حيث بلغت قيمة(t) المحتسبة (-0.79) وبمستوى معنوية (0.33) وهي اعلى من(5%) ، فاشارت الى وجود علاقة عكسية مع الدين العام الى ناتج المحلي الاجمالي وذات تأثير غير معنوي وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

كما أشارت نتائج التقدير لهذا الانموذج الى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين الإيرادات النفطية (OIRE) ومؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث بلغت قيمة(t) المحتسبة(-2.39) وبمستوى معنوية (0.02) وهي اقل من (5%) لذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، وهذا يعني انه عند حدوث اي تغير في الإيرادات النفطية سوف يؤدي الى تغير معاكس في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.71)، ويتبين المعادلة في الأجل الطويل من خلال الجدول (6) ادناه وكما يلي:

$$PDGDP = 114.12 + 2.87MS - 0.19NI - 0.71OIRE$$

جدول (6) : –تقدير العلاقة طويلة الأجل من خلال منهجية (ARDL)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
MS	**2.875007**	**3.629009**	**0.792229**	**0.4316**
NI	**-0.194316**	**0.198903**	**-0.976936**	**0.3329**
OIRE	**-0.717837**	**0.299837**	**-2.394091**	**0.0201**
C	**114.1274**	**10.82771**	**10.54031**	**0.0000**
EC = PDGDP - (2.8750*MS -0.1943*NI -0.7178*OIRE + 114.1274)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

(5) تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال الجدول (7) يلاحظ ان معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل الإيرادات النفطية (OIRE) للسنة نفسها يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (PDGDP))، حيث كانت معنوية عند مستوى (5%) وفقاً للقيمة الاحتمالية (0.0000). كما يلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ {(-1)CointEq} او سرعة التكيف بلغ (0.131102-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) ، أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (52.44%) تجاه القيمة التوازنية قصيرة الأجل خلال السنة نفسها وهذا يشير ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج، ومن ثم وجود علاقة توازنية قصيرة، وبذلك سنرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنية قصيرة الأجل. ان هذا الأمر بديهي في الدول النفطية حيث ان ايرادات النفط غالباً ما تكون مؤثرة في الاقتصاد حيث يمكن احلالها محل الدين العام وبذلك سوف تحسن من وضع الدين العام ولكن من الأفضل توظيفها في العديد من النفقات لتكون معنوية التأثير وبشكل كبير.

جدول (7):– تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(PDGDP(-1))	**0.369313**	**0.085189**	**4.335238**	**0.0001**
D(OIRE)	**-0.688900**	**0.110906**	**-6.211543**	**0.0000**
D(OIRE(-1))	**0.315522**	**0.122049**	**2.585205**	**0.0124**
CointEq(-1)*	**-0.131102**	**0.022797**	**-5.750926**	**0.0000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

ج– إجراء الاختبارات التشخيصية:

(1) اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity Test:

يوضح جدول (8) نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار (ARCH) بعد اخذ ابطائين، يتبين أن قيمة الاحتمال لكل من (F- statistic) و(Chi –Square) أقل من (5%) أي معنوية، وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم التي تنص على وجود مشكلة ثبات التباين للنموذج المقدر.

جدول (8):– ARCH Test

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	6.312377	Prob. F(2،58)	0.0033
Obs*R-squared	10.90425	Prob. Chi-Square (2)	0.0043

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

(2) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي LM Test Correlation Serial:

يوضح الجدول (9) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، حيث يتبين أن قيمة (F) المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى أن النموذج لايواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (9):– LM Test

Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	**0.283265**	**Prob. F(2،53)**	**0.7545**
Obs*R-squared	**0.666300**	**Prob. Chi-Square(2)**	**0.7167**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

(3) اختبار التوزيع الطبيعي :

يوضح الشكل (2) اختبار Jarque – Bera اذ يتبين أن القيمة الاحصائية (316.4133) أكبر من (5%)، ومن ثم فأن قيمة a $JB < X^2$، لذا فإن الشكل البياني أخذ شكل الجرس، وأن إحصائية Skewness قريبة من واحد حيث بلغت نحو (1.364) ، لذلك سوف نقبل فرضية العدم والتي تنص على ان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً حول وسطه الحسابي وعلى شكل جرس.

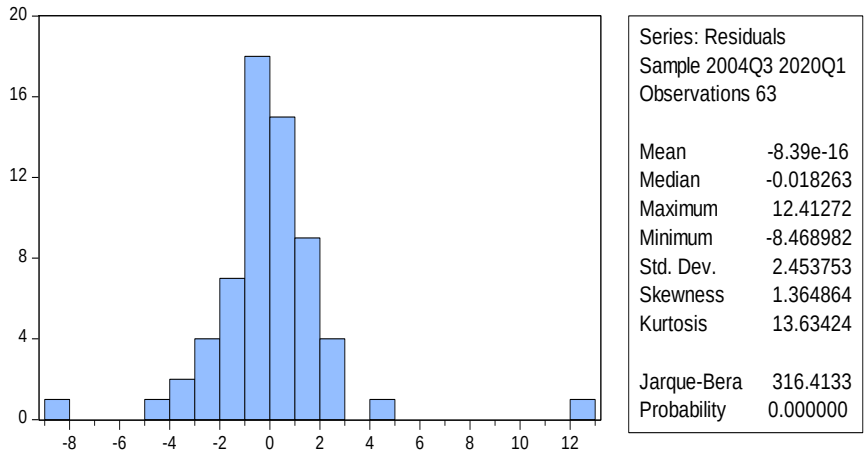

الشكل (2):– اختبار التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews10)

(4) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج Stability Diagnostics :

يوضح الشكل البياني (3) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج وفقا لاختباري CUSUM Test و CUSUM of Squares، حيث يلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة لنموذج الدراسة .

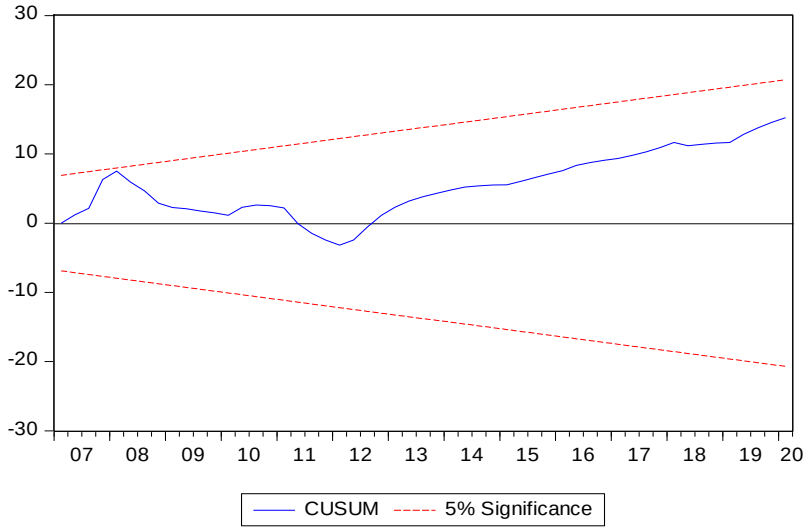

الشكل (3) :- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج CUSUM Test

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews10)

الاستنتاجات

تم التوصل الى الأستنتاجات التالية:

(**1**) اوضحت النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار التكامل المشترك طبقا لاختبار الحدود (Bounds Test) ا من خلال مقارنة قيمة (F- statistic) المحتسبة مع قيمة F الجدولية عند الحدين الادنى I(0) والاعلى I(1)، كما اظهرت النتائج التي تم الحصول عليها بأن قيمة (F- statistic) المحتسبة كانت تساوي (6.16) عند مستوى معنوي (5%) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى للقيم الحرجة البالغة (3.67) نستنتج من هذا أن المعادلة متكاملة، أي بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة.

(**2**) توضح نتائج تقدير معاملات نموذج الأجل الطويل أن قيمة معلمة الحد الثابت في حال غياب المتغيرات المستقلة يكون رصيد الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي العراقي سالب ومعنوي والبالغ (0.131-) وهذا يدل على وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة خلال منهجية (ARDL)، ونرفض فرضية العدم.وبذلك نستنتج بأن للإنفاق العسكري أثر في المدى الطويل على مجمل الإستدامة المالية

(**3**) ان معلمة الأجل القصير للمتغير المستقل ايرادات النفط (OIRE) للسنة نفسها يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (PDGDP) وكانت معنوية عند مستوى (5%) وحسب القيمة الاحتمالية (0.0000). نستنتج من ذلك ان زيادة ايرادات النفط سوف يقلل من نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي نظراً لإمكانية احلال هذه الايرادات محل الدين العام.

(**4**) كما يلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ {CointEq(-1)} او سرعة التكيف بلغ (0.131102-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) وهذا يعني أن نسبة أختلال الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي يمكن ان يصل الى حالة توازن في الأجل الطويل بعد اجراء، أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (13.11%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة.

(**5**) من خلال الاختبارات التشخيصية يوضح نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار (ARCH) بعد اخذ ابطائين، يتبين أن قيمة الاحتمال لكل من (F-statistic) و(Chi-Square) أقل من (5%) أي معنوية، و هذا يدل على رفض فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ للنموذج المقدر. بينما اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، يتضح أن قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم، أي بمعنى أن النموذج لايواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. في حين اختبار (Jarque – Bera)يتبين أن القيمة الاحصائية (316.4133) أكبر من (5%)، ومن ثم فأن قيمة JB < X^2 a، لذا فإن الشكل البياني أخذ شكل الجرس، وأن إحصائية (Skewness) قريبة من واحد حيث بلغت نحو (1.364)، لذلك سوف نقبل فرضية العدم اوالتي تنص على ان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً حول وسطه الحسابي وعلى شكل جرس.

المقترحات

نوصي الاخذ بالمقترحات التالية:

(**1**) تخصيص مبالغ من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على القطاع العسكري وبشكل يحدث التوازن بين الانفاق على هذا القطاع والقطاعات الأُخرى في الدولة.

(**2**) امكانية الإستفادة من العلاقات الدولية والخارجية مع الدول الأُخرى في مجال التسليح، كذلك الإستفادة من المساعدات التي يمكن الحصول عليها من الدول المانحة والصديقة في تجهيز القطاع العسكري وذلك لغرض تخفيض الإنفاق العسكري وتحويل هذه المبالغ التي كان من المقرر انفاقها في القطاع العسكري ليتم الأستفادة منها في دعم قطاعات أُخرى في البلد.

(**3**) التوجه نحو استخدام المعدات والأدوات والمكائن التي يتم استرادها وانتاجها لأغراض عسكرية وتوظيفها في مجالات مدنية اخرى وذلك لأن هذه العملية من المرجح ان تخفض من الإنفاق العام.

(**4**) ضرورة العمل على وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية الطويلة والمتوسطة الأجل من اجل بناء قاعدة اقتصادية متنوعة والتخلص التدريجي من لعنة الاعتماد على القطاع النفطي وضرورة العمل على ربط الموازنة العامة للبلد بخطط التنمية الأقتصادية والتحول التدريجي نحو موازنة البرامج والأداء، من اجل رفع كفاءة الانفاق العام، وتوجيهه نحو القطاعات التي من شأنها تحقق التطور والتقدم.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر العربية:

ابراهيم، انور سعيد ونجم، رفاه عدنان و إبراهيم، فاطمة (2021)، دراسة تحليلية لأثر الانفاق العسكري في نمو الاقتصاد الصيني للمدة (1990-2018)، مجلة العلوم الادارية والأقتصادية، العدد (226)، جامعة بغداد.

البصام،سهام،حسين عبد الرحمن،وأخرون،2012،الضرورات الستراتيجية لاصلاح القطاع النفطي في العراق ،ط1،المجموعة الكاملة لبحوث المؤتمر العلمي الثاني،كلية الادارة والاقتصاد.

الاوابك، النشرة الأقتصادية الشهرية، شباط (2009).

الجلودي، جميل(1993)، الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي، دراسات جامعة مؤتة، المجلد (22)، العدد (3).

الشلال، مهند عزيز مُحَّد، "الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة في دول مختارة للمدة 1990 – 2010"، اطروحة دكتوراه اقتصاد غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.

الطنطاوي، مُحَّد وعبدالسلام، الطارق، (2002)، المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة عين شمس.

الجبلي، وليد سمير، (2020) أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية) دراسة ماجستير، معهد العبور العالي للادارة والحسابات ونظم المعلومات.

بركات، وليد فتح الله، وهبي، سحر مُحَّد ،المجلد 26 العدد26،2006 ..

طريح، نفين (2001)، آثار الإنفاق العسكري على الاقتصاد المصري ،المجلة العلمية لتجارة الازهر العدد (21)، يناير.

عبد المولى، سيد (1989)، المالية العامة المصرية: دراسة للاقتصاد العام مع إشارة خاصة للمالية العامة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة.

كداوي، طلال محمود، (1997) الإنفاق العسكري الإسرائيلي (1965-1990)، ط1، سلسلة اطروحات الدكتوراه الرقم (31)، بيروت – لبنان.

مهنا، مُحَمَّد نصر، (1981)، صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر، دار المعارف المصرية، القاهرة.

نمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السنوي: الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن الدولي).

نافع، وحيد وعلي، عبد العزيز (2016)، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (74).

يولا البطل ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية(1984) الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال 35 عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله.

يوسف، مُحَمَّد محمود (2014)، الأسس الاقتصادية للاستدامة في مناطق التراث العمراني مع عرض تجارب عربية وعالمية، الندوة الدولية العلمية الثانية عشرة لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية " تقنيات التنمية المستدامة للمدن"، الرباط–المغرب.

المصادر الاجنبية:

Bradford D.J., (2002), Macroeconomics, Updated edition, McGraw-Hill New York.

Blanchard, Olivier, Jean-Claude Chouraqui, Robert P. Hagemann and Nicola Sartor (1995), "The Sustainability of Fiscal Policy: New Answers to an Old Question", OECD Economic Studies 15,.

پوختە

ئەڤ ڤەکولینە هاتیە ئامادەکرن بۆ خواندن و ڤەکولینکرنا پەیوەندیا دناڤبەرا خەرجیا لەشکەری، و ئێك ژ پیڤەرێن بەردەوامیا دارایی ل عیراقێ و بۆ ڤێ چەندێ دڤێت شێوازەکێ پیڤانێ بهێتە دانان بو ڤەکولینکرنا ڤێ پەیوەندیێ، سەرەرای زێدەکرنا هندەك گوهورێن سەربەخۆ بۆ تمامکرنا شێوازی لدویف بیروکەیا ئابووری وخواندن و ڤەکولینێن بەری نوکە هاتینە ئەنجامدان و ئامادەکرن دڤی بواریدا وژەر هندی داهاتێ نەتەوەیی و داهاتێن نەفتێ، وبڤێ شێوەی ئێك شێواز بۆ ڤێ ڤەکولینێ هاتیە هەلبژارتن، پەیوەندیا گوهورێن سەربوخۆ کو پێك دهێت ژ (خەرجیا لەشکەری ، داهاتێ نەتەوەی ، داهاتێ نەفتێ) و گوهورێ پشتبەست ئەوژی بەردەوامیا دارایی کو پێك دهێت ژ (قەرێ گشتی بۆ بەرهەمێ نافخویێ هەمیشەی) و ژئەنجامان دیاربوویە پشتی تاقیکرنا ئارامیا زنجیرەیا خەملادنا ئەرکێ بەردەوامیێ داترایی برێیا نیشاندەرێ قەرزێ گشتی بو بەرهەمێ گشتیێ نافخویی دەمی کو پەیوەندیەکا درێژ خایەن و کورت خایەن هەیە دناڤبەرا گوهوراندا د دەمێ دیارکریێ ڤێ ڤەکولینێ برێکا بکارئینانا شێوازکەرێ (ARDAL) و پەیوەندیا گوهوران دڤی شێوازیدا هژمارەکا وان وەك هەڤ نەبوویە دگەل بیروکەیا ئابووریا کارپێکری و گوهورێن دی وەکهەڤبووینە دگەلدا ژبلی ئەنجامدانا تاقیکرنێن پاشەکشا خویی بو هێواشێن دابەشکری و هەروەسا ئەنجامدانا تاقیکرنێن کەسی کو دهێنە وێمەکرن لسەر شێوەیێ نە جێگیریا جوداهیان کو ب مورالی هاتن دوپاتکرن ئاماژەیە بو وەرگرتنا گریمانا پێککگهور و رەتکرنا گریمانا نەبونێ و تاقیکرنا پێکڤەگرێدانا زنجیرەیی دناڤبەرا بەرمایاندا و تاقیکرنا دابەشکرنا سروشتی و تاقیکرنا جێگیریا پەیکەرێ پارامیترییێن نموونەیی ، هەمیان مورالیا تاقیکرنان سەلماند ل ئاستێ مورالیێ 5% ، و ئەڤ پەیوەندیە هاتیە شروڤکرن برێکا دوو بۆچوونێن ئاماری و ئابووری. و کومەکا دەرئەنجامێن تیوری بەردەست ئێخستینە، زێدەباری کومەکا پێشبینیان هاتینەکرن ژبۆ چارەکرنا ئاریشێن دەستنیشانکری ژلایێ ڤەکولینا بەردەستدا.

THE IMPACT OF MILITARY SPENDING ON PUBLIC DEBT AS AN INDICATOR OF FINANCIAL SUSTAINABILITY IN IRAQ FOR THE PERIOD (2004-2020)

ANWAR **I**SMAIL **S**AID **A**LBARWARI and **Z**EKI **M**ATTI **S**ALEEM **A**KRAWEE
Dept. of Economics, College of Administration and Economics, University of Duhok, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

This study aims to search for the relationship between military spending and one of the indicators of financial sustainability in Iraq, thus developing a standard model to study this relationship as well as adding other independent variables to integrate the model according to economic theory and previous studies in this field. Therefore, national income and oil revenues were added, and thus these were tested. The study is a model, such as the relationship of the independent variables referred to (military spending, national income, oil revenues) with the dependent variable representing financial sustainability, which is the public debt to the gross domestic product. The results have been shown after conducting a time series stability test. Estimating the financial sustainability function in Iraq through the public debt index to the gross domestic product, indicates the existence of a long-term and short-term relationship between the variables during the period chosen for the purposes of this study through the use of the (ARDL) methodology, and the relationships between the variables in the model did not match a number of them with the operative theory While the other variables matched, in addition to conducting the self-regression test for the distributed delays, as well as conducting the diagnostic tests represented by the instability of the variance tests, which proved significant indicating the acceptance of the alternative hypothesis, the rejection of the null hypothesis, the serial correlation test between the residuals, the normal distribution test, and the structural stability test for the model parameters, which all proved significant. tests at the 5% level of significance, these relationships were analyzed from the statistical and economic points of view. A set of theoretical and other conclusions were developed based on the results obtained, and a set of proposals were added to address the problems that were diagnosed by the current study.

KEYWORDS: IRAQI military spending, financial sustainability, rentier states, national income, oil revenues